

ARRASIKHUN JOURNAL

PEER-REVIEWED INTERNATIONAL JOURNAL

مجلة الرأسخون مجلة عالمية محكمة

ISSN: 2462-2508

volume8, Issue1, March 2022

الإصدار الثامن، العدد الأول، مارس 2022



مجلة الراسخون

مجلة عالمية محكمة

ISSN:2462-2508

أبحاث الإصدار الثامن، العدد الأول، مارس 2022

أولاً: الدراسات الإسلامية	
البحث	صفحة
1. الاقتصار على القراء العشر: مفهومه، ومراحله، وأسبابه، وأثره على القراءات	23-1
2. مفهوم اختلاف التنوع في ضوء الثقافة الإسلامية	34-24
3. درء ظاهرة التعارض بين أحاديث حكم تبين نية الصيام	51-35
4. حديث النبي ﷺ (أربعة يعتجون يوم القيامة): دراسة دعوية عقديّة	79-52
5. تعريف العلة عند الأصوليين العنابلية	111-80
6. ترك المشروع إذا صار شعاراً للمبتدعة: دراسة تأصيلية استقرائية تطبيقية	139-112
7. العدول عن الخطبة وأثره بين الفقه الإسلامي وقانون الأحوال الشخصية السوداني (دراسة تحليلية)	160-140
8. واجبات الداعية وصفاته من خلال كتاب الترفيب والترهيب للمنذري (من أول كتاب البر والصلة إلى نهاية كتاب الأدب)	181-161
9. أخلاق القيادة النبوية في الحرب	210-182
10. علو الهمة وأثره في الدعوة إلى الله تعالى دراسة تحليلية	226-211
11. الجهود الدعوية للشيخ جمال الدين القاسمي رحمه الله (تأصيلًا وتطبيقًا)	254-227
12. أثر الفكر السياسي في تعريف العقيدة النصرانية: المجامع المسكونية من عام 325م-451م أنموذجاً ...	276-255
13. موقف الفلاسفة من الانتحار: دراسة نقدية في ضوء العقيدة الإسلامية	314-277

أعضاء هيئة تحرير المجلة:



نائب رئيس المجلة: الأستاذ المشارك الدكتور/ الطيب مبروكي



مدير هيئة التحرير: الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الله يوسف



نائب مدير هيئة التحرير: الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب



سكرتيرة المجلة: الأستاذة/ دينا فتحي حسين

محكمو أبحاث العدد (حسب الترتيب الأبجدي):

- الأستاذ المساعد الدكتور/ إبراهيم محمد أحمد البيومي
- الأستاذ المشارك الدكتور/ أشرف زاهر محمد سويني
- الأستاذ المشارك الدكتور/ حساني محمد نور
- الأستاذ الدكتور/ خالد حمدي عبد الكريم
- الأستاذ المشارك الدكتور/ خالد نبوي سليمان حجاج
- الأستاذ المساعد الدكتور/ سامي سمير عبد القوي
- الأستاذ المساعد الدكتور/ سمير سعيد حسين العصري
- الأستاذ المشارك الدكتور/ السيد سيد أحمد محمد نجم
- الأستاذ المشارك الدكتور/ صلاح عبد التواب سعداوي سيد
- الأستاذ المشارك الدكتور/ المتولي علي الشحات بستان
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد إبراهيم محمد العلواني
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد أحمد عبد المطلب مزب
- الأستاذ المساعد الدكتور/ محمد السيد إبراهيم البساطي
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد عبد الرحمن إبراهيم سلامة
- الأستاذ المشارك الدكتور/ منصور محمد أحمد يوسف
- الأستاذ المشارك الدكتور/ مهدي عبد العزيز
- الأستاذ المشارك الدكتور/ نادي قبيصي البدوي سرحان
- الأستاذ المشارك الدكتور/ وليد علي محمد السيد الطنطاوي
- الأستاذ المشارك الدكتور/ ياسر عبد الحميد جاد الله النجار

درء ظاهر التعارض بين أحاديث حكم تبييت نية الصيام

الدكتور أشرف زاهر محمد

الأستاذ المشارك بقسم الحديث وعلومه

جامعة المدينة العالمية بماليزيا

ashraf.zaher@mediu.my

فهيد بن شلال حمود الشمري

باحث دكتوراه بقسم الحديث وعلومه

جامعة المدينة العالمية بماليزيا

fahedal2009@hotmail.com

الملخص

يدور هذا البحث حول الأحاديث التي ظاهرها التعارض - في موضوع حكم وجوب تبييت النية للصيام - التي أوردها الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه بلوغ المرام من أحاديث الأحكام، حيث أورد الحافظ ابن حجر حديثين في حكم تبييت النية للصيام من الليل في ظاهرهما التعارض، فالأول يدل على بطلان صيام من لم يبيت نية الصيام من الليل، والثاني يدل على صحة صيام من لم يبيت نية الصيام من الليل، ويهدف البحث إلى جمع هذه الأحاديث وتخرجها، وبيان حكمها من حيث الصحة والضعف، ثم درء ظاهر هذا التعارض بين الأحاديث، وتوضح أهمية البحث بكونه متعلق بأحد أركان الإسلام، وقد اتبع الباحث المنهج الاستقرائي والمنهج المقارن، وفي نهاية البحث توصل الباحث إلى عدة نتائج من أهمها: أن الراجح في درء ظاهر التعارض بين الأحاديث هو الجمع بين الأحاديث وحمل كل حديث على معنى يخصه، فيحمل حديث وجوب تبييت نية الصيام من الليل على الصيام الوجوب، ويحمل حديث صحة الصيام لمن لم يبيت نية الصيام من الليل على الصيام النفل والتطوع. الكلمات المفتاحية: وجوب تبييت نية الصيام/نية صيام الفرض/نية صيام النفل/درء ظاهر التعارض.

ABSTRACT

This research revolves around the hadiths that seem to contradict - on the subject of the ruling that the intention must be made to fast - which were mentioned by Al-Hafiz Ibn Hajar Al-Asqalani in his book Bulgh Al-Maram from the hadiths of rulings. The night, and aims at the validity of fasting from the night, and the research aims to collect and subject these hadiths, and to clarify their ruling in terms of health and weakness, and the surrounding circumstances, and the subject of this research The researcher started the inductive and comparative approach, and at the end of the research we reached several conclusions, the most important of which are: that the most correct in warding off the apparent contradiction between the hadiths is to combine the hadiths and carry each hadith on its own meaning. Nafl fasting and volunteering.

Keywords: conflicting hadiths / making the intention to fast / obligatory fasting / supererogatory fasting / preventing conflict.

1: المقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، الرحمن الرحيم، نحمده على نعمه، ونشكره على فضله، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أفضل الصلاة والتسليم، أما بعد

فقد تكفل الله عز وجل بحفظ هذه الرسالة، فلا يدخلها الباطل ولا يدخلها التحريف، وكل دعوى بأن هذه الرسالة متعارضة أو متناقضة فهي دعوى باطلة، وقد تأتي عدة أحاديث صحيحة في موضوع واحد وتكون في ظاهرها متعارضة، وهذا التعارض لا يكون إلا في ظاهر الأحاديث أما في الحقيقة فلا تعارض بينها، لكن هذا الظاهر يحتاج من طلاب العلم أن يزيلوه بالقواعد التي أسسها علماء الأمة، لهذا ظهر علم مختلف الحديث، وهو علم يعتني بالأحاديث التي ظاهرها التعارض ودرء هذا التعارض بين الأحاديث، وقد أردنا في هذا البحث أن نعرض لموضوع ورد فيه أحاديث في ظاهرها التعارض، وهو حكم وجوب تبييت نية الصيام من الليل، لدرء ظاهر هذا التعارض بالقواعد التي وضعها العلماء.

2: مشكلة البحث:

ورد في كتاب بلوغ المرام للحافظ ابن حجر العسقلاني في موضوع وجوب تبييت النية للصيام من الليل أحاديث في ظاهرها التعارض، تحتاج لجمع كلام العلماء فيها، وتطبيق القواعد التي أصلها العلماء في علم مختلف الحديث، ودرء ظاهر التعارض بين الأحاديث، ليتضح معنى الأحاديث والمراد منها.

3: أسئلة البحث: يمكن تحديد أسئلة البحث

كالتالي:

- ما الأحاديث التي في ظاهرها التعارض في بلوغ المرام في حكم تبييت النية للصيام من الليل؟
- ما درجة تلك الأحاديث التي وقع فيها التعارض الظاهري؟

- ما كيفية درء التعارض بين تلك الأحاديث التي وقع فيها التعارض الظاهري؟

4: أهداف البحث: في هذا البحث سعت للوصول إلى عدة أهداف من أهمها:

○ جمع الأحاديث التي في ظاهرها التعارض في موضوع حكم وجوب تبييت نية الصيام من الليل.

○ بيان درجة تلك الأحاديث من حيث الصحة والضعف

○ معرفة كيفية درء التعارض الظاهري بين الأحاديث التي أوردها الحافظ ابن حجر في كتابه بلوغ المرام في موضوع حكم وجوب تبييت النية للصيام من الليل.

5: أهمية البحث:

يتعلق هذا البحث بأحد أركان الصيام التي تجب على كل مسلم إلا المعذور الذي عذره الله عز وجل، وهذا البحث يطبقه كل مسلم عملياً في حياته اليومية، فكم من صائم للفرائض والنوافل احتاج لفتوى ليعرف هذا الحكم، وخاصة أنه ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم عدة أحاديث في ظاهرها تعارض، تحتاج لجمع ودراسة حتى يعرف المسلم الحكم في وجوب تبييت النية للصيام من الليل.

6: الدراسات السابقة: لم أجد فيما أطلعت عليه من الرسائل العلمية والبحوث الأكاديمية ما يتطابق

مع موضوع هذا البحث إلا في كتابين وسأذكر أوجه الاتفاق والاختلاف بين هذا البحث وما تطابق منه مع الدراسات السابقة على النحو التالي:

كتاب منهج التوفيق والترجيح بين مختلف الحديث وأثره في الفقه، للدكتور عبد المجيد السوسوة، هذا الكتاب أصله رسالة علمية مقدمة لنيل درجة الدكتوراه من قسم الشريعة بجامعة القاهرة من عام 1413هـ، وهذا الكتاب لا يعنى بجمع أحاديث الأحكام ودرء التعارض بينها، بل هو يؤصل لعلم مختلف الحديث، حيث بدأ الباحث في الفصل الأول بذكر التعارض وتعريفه لغةً واصطلاحاً، وأقسامه، وأسبابه. وفي الفصل الثاني يطرق الباحث قواعد الجمع والتوفيق بين مختلف الأحاديث وأثره في الفقه. أما في الفصل الثالث فيذكر قواعد النسخ وأقسامه، وأثره في الفقه. والفصل الأخير -الفصل الرابع- جعل فيه قواعد الترجيح بين مختلف الحديث، وأحكامه، ووجوهه، وهذه الدراسة تأصيلية نظرية أكثر من كونها حديثة فقهية، أما هذا البحث فيعني بدراسة صحة الحديث وضعفه، ثم جمع أقوال العلماء في كيفية درء ظاهر التعارض والمقارنة بين أقوال المذاهب الفقهية، والترجيح بينها بقواعد الترجيح المعتمدة.

أثر التعارض بين قول النبي صلى الله عليه وسلم وبين فعله في العبادات، للباحثة نسرين بنت هلال حمادي، وهذا البحث مقدم لنيل درجة الماجستير في أصول الفقه بجامعة أم القرى 1421هـ، وهذا البحث أصولي فقهي مختص ببيان الأثر المترتب على المسائل التي وقع فيها التعارض بين قول وفعل النبي

صلى الله عليه وسلم وتطبيق القواعد الأصولية في درء التعارض، فتورد الباحثة الأحاديث المتعارضة بين قول النبي صلى الله عليه وسلم وفعله، ثم تذكر أثر هذا التعارض في الحكم في المسألة، ثم تذكر أقوال الفقهاء في المسألة، ثم تبين المسلك الأصولي في المسألة، وتوضح أدلة الفقهاء في المسألة ووجه الاستدلال ثم تناقش الاستدلال، وتخرج الحديث ولا تدرس إسناده، وتذكر أقوال المذاهب في المسألة إجمالاً، وأخيراً تذكر الراجح في المسألة من خلال مناقشة الأدلة، فالرسالة بشكل عام في مجال الفقه والأصول، أما هذا البحث فهو يعنى بالناحية الحديثية والفقهية.

7: منهج البحث:

يتبع هذا البحث المنهج الاستقرائي، والمنهج المقارن، حيث نستخدم المنهج الاستقرائي في قراءة كتاب بلوغ المرام ضمن حدود البحث لاستخراج الأحاديث التي تدخل في مختلف الحديث، ثم نستخدم المنهج المقارن بين أقوال العلماء في الترجيحات، وبين المذاهب الفقهية والحديثية.

8: خطة البحث:

اشتمل البحث على: مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، على النحو التالي:

المقدمة وفيها: مشكلة البحث، وأسئلة البحث، وأهداف البحث، والدراسات السابقة، ومنهج البحث، وخطة البحث.

والتمهيد وفيه: تعريف بعض المصطلحات، وذكر القواعد التي أسسها العلماء لدرء ظاهر التعارض بين الأحاديث في علم مختلف الحديث.

تعالى ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾ [النساء: 82]، أما التعارض في الظاهر فإنه موجود، وقد ذكر العلماء أسباب هذا التعارض، ووضعوا القواعد والأصول لدرء هذا العارض.

أما طرق ومسالك العلماء في درء ظاهر التعارض بين الأحاديث: اتخذ العلماء في درء ظاهر التعارض بين الأدلة ثلاثة مسالك وهي: أولاً: مسلك الجمع بين الأدلة. ثانياً: مسلك النسخ. ثالثاً: مسلك الترجيح بين الأدلة. وهذه المسالك واجبة على هذا الترتيب، فلا يجوز الانتقال إلى مسلك النسخ والترجيح مع إمكانية الجمع بين الأدلة، لأن إعمال جميع الأدلة أولى من تعطيل أحدهما، فيقوم الباحث في هذا العلم بالتوفيق بينهما إما بالجمع بين الأحاديث، فإن عجز عن الجمع بينهما فإنه يبحث في علم النسخ، وإن لم يتضح النسخ فإنه يعمل بالترجيح بين الأحاديث بحسب الرواة وكثرتهم وصفاتهم وغيرها من المرجحات⁽⁵⁾، فإن عجز عن الترجيح فإنه يتوقف فيه حتى يتبين له وجه جديد⁽⁶⁾.

تعريف مسلك الجمع بين الأدلة: الجمع لغة هو: جمعت الشيء المتفرق فاجتمع، وجمعت الشيء إذا

والمبحث الأول فيه: ذكر الأحاديث التي ظاهرها التعارض في حكم وجوب تبين النية للصيام من الليل وتخريجها.

والمبحث الثاني فيه: درء التعارض بين الأحاديث التي ظاهرها التعارض.

والخاتمة فيها: أذكر أهم النتائج والتوصيات والمصادر والمراجع.

التمهيد:

إن علم مختلف الحديث من أهم العلوم الحديثية لأنه يعتني بالدفاع عن الرسالة المحمدية، ويذب عنها الدعاوى الباطلة بأنها شريعة متعارضة في أحكامها ومتناقضة فيما بينها، **وتعريف علم مختلف الحديث لغة هو:** تخالف الأمران واختلفا فلم يتساويا فهما مختلفان، وخلاف الشيء فهو ضده⁽¹⁾. **واصطلاحاً هو:** "أن يأتي حديثان أو أكثر متضادان في المعنى والحكم في الظاهر"⁽²⁾، ومن العلماء من عرفه بأنه: "الحديث الذي عارضه مثله ظاهراً مثله"⁽³⁾، قال ابن خزيمة: "لا أعرف أنه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم حديثان بإسنادين صحيحين متضادان، فمن كان عنده فليأت به حتى أولف بينهما"⁽⁴⁾، وقد صدق رحمه الله لأنه لا يمكن أن يتضادا حديثين صحيحين في الحكم إلا في الظاهر أما في الحقيقة لا يوجد تضاد، لأنه تشريع بأمر الله عز وجل، فلا يمكن أن يتعارض هذا التشريع حقيقة، كما قال

(1) انظر ابن سيده، المخصص، ط1، ج3، ص370.

(2) انظر النووي، التقريب والتيسير، ط1، ص60.

(3) ابن حجر، نزعة النظر، ط1، ص35.

(4) الخطيب البغدادي، الكفاية في علم الرواية، د.ط، ص433.

(5) انظر ابن الصلاح، مقدمته، ط1، ص285.

(6) انظر ابن حجر، نزعة النظر، ط1، ص97.

تعريف مسلك الترجيح بين الأدلة: الترجيح لغةً هو: رجح الشيء نفسه أي ثقل حتى مال، وأصبح ثقیلاً على غيره⁽⁵⁾. **واصطلاحاً هو:** تغليب الرأي والظن للعمل بموجب أحد الدليلين المتعارضين، كأن يقتزن بأحد الدليلين قرينة تغلبه على معارضه، والترجيح يستخدم عند تعارض دليلين لا يمكن الجمع بينهما ولا يعرف بينهما النسخ، فيتم الترجيح بين الدليلين بالقرائن التي ذكرها العلماء، وهي كثيرة جداً، والترجيحات قد تكون السند كأن يكون أحد رواة الحديث أكثر ضبطاً وحفظاً، وقد تكون في المتن كأن يقع الاضطراب في متن أحدهما، وقد ذكر الحازمي خمسين وجهاً من أوجه الترجيح⁽⁶⁾.

المبحث الأول: الأحاديث التي ظاهرها التعارض في وجوب تبييت نية الصيام من الليل.

ذكر تلك الأحاديث:

الحديث الأول: في ذكر وجوب تبييت نية الصيام من الليل، عن حفصة أم المؤمنين رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له). رواه الخمسة، ومال النسائي والترمذي إلى ترجيح وقفه، وصححه مرفوعاً

جئت به من هنا وهنا⁽¹⁾. **واصطلاحاً هو:** العمل بكل الأدلة في حالة تعارض ظاهرها وحمل كل دليل على وجه يحتمله، لأن أعمال جميع الأدلة أولى من إهمال أحدهما، فيكون كل دليل يحمل حكماً خاصاً به، كأن يثبت حديث فيه حكم عام وثم يرد حديث في نفس المسألة وفيه حكم خاص، أو يكون أن يحمل أحدهما على المطلق والآخر على المقيد⁽²⁾.

تعريف مسلك النسخ: النسخ لغةً هو: إبطال الشيء وإقامة آخر مكانه، ونسخ الشيء تغييره⁽³⁾. **واصطلاحاً هو:** التغيير الذي يقع على الأحكام الشرعية، وهو رفع وتغيير حكم شرعي متقدم بحكم آخر متأخر عنه في الزمن، فالمنسوخ هو الحكم الشرعي الأول، والناسخ وهو الحكم الشرعي الثاني، وقد وضع العلماء بعض الشروط لصحة وقوع النسخ بين الأدلة منها: أن يكون الحكم المنسوخ قد ثبت بالشرع، وأن يكون الحكم الناسخ قد ثبت أيضاً بالشرع، وأن يكون الناسخ متأخر عن المنسوخ في الوقت، وأن يكون الناسخ بقوة المنسوخ أو أقوى منه، وأن يكون المنسوخ غير مقيد بوقت، أن يكون المنسوخ يجوز فيه النسخ⁽⁴⁾.

الفقه، د. ط، ج 2، ص 456. وانظر الشوكاني، إرشاد الفحول، د. ط، ج 2، ص 55.

(5) انظر الهروي، تهذيب اللغة، ط 1، ج 4، ص 86، وابن منظور، لسان العرب، ط 3، ج 2، ص 445.

(6) انظر الباقلاني، التقريب والإرشاد، ط 2، ج 3، ص 281، وأبو وليد الباجي، الإشارة في أصول الفقه، ط 1، ص 87، وعبد الرحمن الإيجي، شرح مختصر المنتهى، د. ط، ج 3، ص 645.

(1) انظر الفارابي، الصحاح، ط 4، ج 3، ص 1198. وابن منظور، لسان العرب، ط 3، ج 8، ص 58.

(2) انظر الرازي، المحصول، ج 5، ص 406. القراني، شرح تنقيح الفصول، ج 2، ص 404.

(3) انظر الهروي، تهذيب اللغة، ط 1، ج 7، ص 84. وابن الفارابي، الصحاح، ط 4، ج 1، ص 433.

(4) انظر ابن الفراء، العدة في أصول الفقه، ط 2، ج 3، ص 768، وانظر إمام الحرمين، التلخيص في أصول

ابن خزيمة وابن حبان (1).

الحديث الثاني: في ذكر عدم وجوب تبين نية الصيام من الليل، عن عائشة رضي الله عنها قالت: دخل علي النبي صلى الله عليه وسلم ذات يوم، فقال: (هل عندكم شيء؟ قلنا: لا. قال: فإني إذا صائم، ثم أتانا يوماً آخر، فقلنا: أهدي لنا حيس، فقال: أرينيه، فلقد أصبحت صائماً، فأكل). رواه مسلم (2).

وجه التعارض بين الحديثين:

ظاهر الدلالة في الحديث الأول منه أن من لم يبيت نية الصيام من الليل فإن صيامه لا يصح وأنه باطل، وأما الحديث الثاني فإن ظاهر فعل النبي صلى الله عليه وسلم أنه لم يبيت نية الصيام من الليل وبالتالي فإن من لم يبيت نية الصيام من الليل فإن صيامه صحيح، فتوهم هذه الدلالة التعارض بين الحديثين.

تخريج الحديث الأول:

- أخرجه النسائي في سننه، كتاب الصيام، باب النية في الصيام، بلفظه: (ج3/ص169/ح2652) قال: أخبرني القاسم بن زكريا بن دينار، قال: حدثنا سعيد بن شرحبيل قال: أخبرنا الليث، عن يحيى بن أيوب، عن عبد الله بن أبي بكر، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر، عن حفصة، الحديث.

- كما أخرجه النسائي في سننه: (ح2661)

(1) أورده الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام، ط1، ح656، ص261.

(2) أورده الحافظ ابن حجر في بلوغ المرام، ط1، ح656، ص262.

بنحوه موقوفاً، وح2662 بنحوه موقوفاً على عائشة وحفصة) وقال بعد حديث 2661: "والصواب عندنا موقوف، ولم يصح رفعه، والله أعلم، لأن يحيى بن أيوب ليس بذلك القوي، وحديث ابن جريج، عن الزهري غير محفوظ، والله أعلم".

- وأخرجه أبو داود في سننه، كتاب الصوم، باب النية في الصيام، بنحوه: (ج2/ص304/ح2454)، والترمذي في سننه، أبواب الصوم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب ما جاء لا صيام لمن لم يعزم من الليل، بنحوه: (ج2/ص100/ح730)، وابن ماجه في سننه، أبواب الصيام، باب ما جاء في فرض الصوم من الليل، بمعناه: (ج2/ص598/ح1700)، ومالك في الموطأ، كتاب الصيام، من أجمع الصيام قبل الفجر، بلفظه: (ج3/ص410/ح1009)، أحمد في مسنده، مسند النساء، بنحوه: (ج12/ص6385/ح27100)، والدارمي في مسنده، كتاب الصوم، باب من لم يجمع الصيام من الليل، بلفظه: (ج2/ص1057/ح1740) كلهم من طريق عبد الله بن أبي بكر.

دراسة رجال الإسناد:

- القاسم بن زكريا بن دينار القُرشي (القرشي نسبة إلى قريش). (3)، أبو محمد الكوفي (والكوفي نسبة إلى بلدة الكوفة في

(3) انظر السمعاني، الأنساب، ط1، ج10، ص369، رقم3201.

• الليث ابن سعد ابن عبد الرحمن الفهمي (هذه النسبة إلى فهم بطن من قيس عيلان).⁽¹²⁾، أبو الحارث، مفتي الديار المصرية، ولد في قرية قرقشندة سنة 94هـ، وتوفي سنة 175هـ، روى عن: ابن شهاب الزهري، ويحيى بن أيوب، وروى عنه: ابن المبارك، وسعيد بن شرحبيل⁽¹³⁾، وثقه ابن سعد⁽¹⁴⁾، وأبو حاتم الدارمي⁽¹⁵⁾، وابن المديني⁽¹⁶⁾، وقال الذهبي: "ثقة حجة"⁽¹⁷⁾، وقال الحافظ ابن حجر: "ثقة ثبت"⁽¹⁸⁾ والخلاصة فيه أنه: ثقة ثبت.

• يحيى بن أيوب العافقي (هذه النسبة إلى غافق ابن العاص بن عمرو).⁽¹⁹⁾، أبو العباس، مفتي مصر، توفي سنة 168هـ، روى عن: عبد الله بن أبي

العراق⁽¹⁾، روى عن: سعيد بن شرحبيل، ووكيع ابن الجراح، وروى عنه: مسلم، والنسائي⁽²⁾، ذكره ابن حبان في الثقات⁽³⁾، ووثقه النسائي⁽⁴⁾، والحافظ ابن حجر⁽⁵⁾. والخلاصة فيه أنه: ثقة، لتوثيق العلماء له ولم أجد غير هذه الأقوال.

• سعيد بن شرحبيل الكندي (هذه النسبة إلى كندة وهي قبيلة مشهورة من اليمن تفرقت في البلاد).⁽⁶⁾، الكوفي⁽⁷⁾، توفي سنة 212هـ، روى عن: الليث بن سعد، وابن لهيعة، وروى عنه: البخاري، والقاسم بن زكريا⁽⁸⁾، ذكره ابن حبان في الثقات⁽⁹⁾، وقال الدارقطني: "ليس به بأس"⁽¹⁰⁾، وقال الحافظ ابن حجر: "صدوق"⁽¹¹⁾. والخلاصة فيه أنه: صدوق.

(10) مغلطاوي، إكمال تهذيب الكمال، ط1، ج5، ص312، رقم1990.

(11) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط1، ص381، رقم2348.

(12) انظر ابن الأثير، اللباب، د.ط، ج2، ص448.

(13) انظر الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط1، ج8، ص136، رقم12.

(14) انظر ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط1، ج7، ص358، رقم4072.

(15) انظر ابن حبان، مشاهير علماء الأمصار، ط1، ص303، رقم1536.

(16) انظر ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط1، ج7، ص179، رقم1015.

(17) الذهبي، ميزان الاعتدال، ط1، ج3، ص423، رقم6998.

(18) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط1، ص817، رقم5720.

(19) انظر ابن الأثير، اللباب، د.ط، ج2، ص373.

(1) انظر ابن القيسراني، الأنساب المتفقة، د.ط، ص132.

(2) انظر المزي، تهذيب الكمال، ط1، ج23، ص351، رقم4789.

(3) انظر ابن حبان، الثقات، ط1، ج9، ص18، رقم14947.

(4) انظر الذهبي، تاريخ الإسلام، ط1، ج5، ص1206، رقم379.

(5) انظر ابن حجر، تقريب التهذيب، ط1، ص791، رقم5494.

(6) انظر السمعاني، الأنساب، ط1، ج11، ص161.

(7) سبق التعريف به في الفصل الثاني، المبحث الثاني، الحديث الأول.

(8) انظر ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط1، ج4، ص48، رقم76.

(9) انظر ابن حبان، الثقات، ط1، ج8، ص264، رقم13355.

حزم⁽¹⁴⁾، وعبد الحق الإشبيلي⁽¹⁵⁾، وابن القطان⁽¹⁶⁾، وابن الجوزي⁽¹⁷⁾، وتوسط فيه جماعة من أهل العلم منهم: أحمد بن صالح المصري قال: "كان يحيى بن أيوب من وجوه أهل البصرة، وربما زلَّ في حفظه"⁽¹⁸⁾، وقال أبو حاتم الرازي: "محل يحيى الصدق، يكتب حديثه، ولا يحتج به"⁽¹⁹⁾، وقال أبو داود: "صالح"⁽²⁰⁾، وقال الترمذي: "صدوق"⁽²¹⁾، وقال النسائي: "ليس بذلك القوي"⁽²²⁾، وقال الساجي: "صدوق يهمل"⁽²³⁾، وقال ابن عدي: "لا أرى في

(13) الذهبي، المغني في الضعفاء، ط1، ج2، ص731، رقم6931.

(14) انظر ابن حزم، المحلى بالآثار، د.ط، ج7، ص495.

(15) عبد الحق الإشبيلي، الأحكام الوسطى، د.ط، ج3، ص216.

(16) ابن القطان، بيان الوهم والإيهام، ط1، ج4، ص69.

(17) انظر ابن الجوزي، الضعفاء والمتروكون، ط1، ج3، ص191، رقم3694.

(18) أبو زرعة الدمشقي، تاريخه، د.ط، ص442.

(19) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط1، ج9، ص127، رقم542.

(20) ابن كثير، التكميل في الجرح والتعديل، ط1، ج2، ص167، رقم1135.

(21) الترمذي، العلل الكبير، ط1، ص117، رقم202.

(22) النسائي، الضعفاء والمتروكون، ط1، ص107، رقم626.

(23) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط1، ج12، ص287، رقم5098.

بكر، وحميد الطويل، وروى عنه: الليث بن سعد⁽¹⁾، اختلف العلماء فيه من حيث التوثيق، فمنهم من جعله في درجة الثقة، ومنهم من ضعفه، ومنهم من وضعه بين ذلك، فأما الذين وثقوه فهم: ابن معين⁽²⁾، والبخاري⁽³⁾، ويعقوب الفسوي⁽⁴⁾، وإبراهيم الحاربي⁽⁵⁾، وابن حبان⁽⁶⁾، والعجلي⁽⁷⁾. وأما الذين ضعفوه فهم: مالك⁽⁸⁾، وابن سعد⁽⁹⁾، وأحمد⁽¹⁰⁾، والعقيلي⁽¹¹⁾، وأبو بكر الإسماعيلي⁽¹²⁾، وقال الدارقطني: "في بعض حديثه اضطراب"⁽¹³⁾، وابن

(1) انظر المزي، تهذيب الكمال، ط1، ج31، ص233، رقم6792.

(2) انظر ابن معين، تاريخه برواية ابن محرز، ط1، ص98.

(3) مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ط1، ج12، ص287، رقم5098.

(4) الفسوي، المعرفة والتاريخ، ط2، ج2، ص445.

(5) انظر ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط1، ج11، ص186، رقم315.

(6) انظر ابن حبان، الثقات، ط1، ج7، ص600، رقم11656.

(7) العجلي، الثقات، ط1، ص468، رقم1791.

(8) انظر العقيلي، الضعفاء الكبير، ط1، ج4، ص391، رقم2011.

(9) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط1، ج7، ص357، رقم4070.

(10) الإمام أحمد، العلل ومعرفة الرجال برواية ابنه عبد الله، ط2، ج3، ص52، رقم4125.

(11) انظر العقيلي، الضعفاء الكبير، ط1، ج4، ص391، رقم2011.

(12) انظر ابن حجر، تهذيب التهذيب، ط1، ج11، ص186، رقم315.

الله، ومالك بن أنس، وروى عنه: يحيى بن أيوب، وحماد بن سلمة⁽⁷⁾، وثقه مالك⁽⁸⁾، وقال محمد بن سعد: "كان ثقة كثير الحديث عالماً"⁽⁹⁾، وذكره ابن حبان في الثقات⁽¹⁰⁾، وقال الذهبي: "حجة"⁽¹¹⁾، ووثقه الحافظ ابن حجر⁽¹²⁾. والخلاصة فيه أنه: ثقة.

● سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي⁽¹³⁾، أبو عمر، ولد في خلافة عثمان رضي الله عنه، وتوفي سنة 105هـ، روى عن: عبد الله بن عمر، ورافع بن خديج، وروى عنه: عبد الله بن أبي بكر، ونافع مولى ابن عمر⁽¹⁴⁾، وثقه مالك⁽¹⁵⁾، وعبد الله ابن المبارك⁽¹⁶⁾، ومحمد بن سعد⁽¹⁷⁾، والذهبي⁽¹⁸⁾، وقال الحافظ ابن حجر: "كان ثبناً

حديثه إذا روى عن ثقة حديثاً منكراً، وهو عندي صدوق لا بأس به"⁽¹⁾، وقال الحاكم الكرايسي: "ما حدث من كتاب فليس به بأس، وكان إذا حدث من حفظه يخطئ"⁽²⁾، وقال الذهبي: "أحد العلماء صالح الحديث"⁽³⁾، ووثقه في موضع آخر⁽⁴⁾، وقال الحافظ ابن حجر: "صدوق ربما أخطأ"⁽⁵⁾. والخلاصة فيه أنه: صدوق وأما الذين ضعفوه فقد ضعفوه من باب أن حفظه فيه شيء.

● عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري (الأنصاري نسبة إلى الأنصار وهم جماعة من أهل المدينة من الصحابة قيل لهم الأنصار لنصرتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم)⁽⁶⁾، أبو محمد، توفي سنة 35هـ، روى عن: سالم بن عبد

(10) انظر ابن حبان، الثقات، ط1، ج5، ص16، رقم3613.

(11) الذهبي، الكاشف، ط1، ج3، ص94، رقم2654.

(12) انظر ابن حجر، تقريب التهذيب، ط1، ص495، رقم3256.

(13) سبق التعريف به في ترجمة القاسم بن زكريا.

(14) انظر المزي، تهذيب الكمال، ط1، ج10، ص145، رقم2149.

(15) انظر الفسوي، المعرفة والتاريخ، ط2، ج1، ص556.

(16) انظر الذهبي، تاريخ الإسلام، ط1، ج7، ص90، رقم71.

(17) انظر ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط1، ج5، ص149، رقم741.

(18) انظر الذهبي، الكاشف، ط1، ج2، ص453، رقم1773.

(1) ابن عدي، الكامل في ضعفاء الرجال، ط1، ج9، ص54، رقم60.

(2) مغلطي، إكمال تهذيب الكمال، ط1، ج12، ص287، رقم5098.

(3) الذهبي، الكاشف، ط1، ج4، ص473، رقم6137.

(4) انظر الذهبي، ديوان الضعفاء، ط1، ص431، رقم4601.

(5) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط1، ص1049، رقم7561.

(6) انظر السمعاني، الأنساب، ط1، ج1، ص386، رقم259.

(7) انظر المزي، تهذيب الكمال، ط1، ج5، ص149، رقم741.

(8) انظر ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ط1، ج5، ص17، رقم77.

(9) ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط1، ج5، ص400، رقم1166.

الثقة والحفظ، والزهرى واسع الرواية، فمرة يرويه عن سالم عن أبيه، ومرة عن حمزة عن أبيه، وكلاهما ثقة، وابن عمر كذلك، مرة رواه مسندا، ومرة روى أن حفصة أفتت به، ومرة أفتى هو به، وكل هذا قوة للخبر" (6).

وقد صححه ابن العربي (7)، وحسنه النووي (8)، وقال ابن كثير: "إسناده حسن جيد لكن له علة وهو أن النسائي رواه من حديث مالك عن نافع عن ابن عمر قوله" (9)، وصححه بدر الدين العيني (10)، وقال الشوكاني: "ليس فيه علة قاذحة إلا ما قيل من الاختلاف في الرفع والوقف" (11)، وصححه الألباني (12). هذا وقد اختلف العلماء في وقفه ورفعته، وقد رجح وقفه البخاري (13)، وأبو حاتم الرازي (14)، وأبو

عابداً فاضلاً" (1). والخلاصة فيه أنه: ثقة ثبت.

● عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل بن عبد العزى بن رياح بن قرط بن رزاح بن عدي بن كعب بن لؤي العَدَوِي (العدوي نسبة إلى عدي بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر). (2)، القُرْشِي (3)، أبو عبد الرحمن، صحابي جليل توفي رضي الله عنه سنة 74 هـ (4).

● حفصة بنت عمر بن الخطاب رضي الله عنهما، أم المؤمنين، تزوجها النبي صلى الله عليه وسلم سنة 3 للهجرة بعدما توفي عنها خنيس بن حذافة في المدينة، توفيت رضي الله عنها سنة 45 هـ (5).

الحكم على الحديث:

الحديث بهذا الإسناد حسن، لأن سعد بن شرحبيل صدوق، ويحيى بن أيوب صدوق، وقد صحح إسناده ابن حزم وقال: "ولا يضر إسناده ابن جريج له أن أوقفه معمر، ومالك، وعبيد الله، ويونس، وابن عيينة، فابن جريج لا يتأخر عن أحد من هؤلاء في

(7) انظر ابن العربي، عارضة الأحوذى، ط1، ج2، ص192.

(8) انظر النووي، المجموع، د.ط، ج6، ص289.

(9) ابن كثير، تحفة الطالب، د.ط، ص306.

(10) انظر العيني، نخب الأفكار، ط1، ج8، ص271.

(11) الشوكاني، السيل الجرار، ط1، ص282.

(12) الألباني، السلسلة الصحيحة، ط1، ج6، ص251.

(13) انظر البخاري، التاريخ الأوسط، ط1، ج1، ص134، رقم586.

(14) انظر ابن أبي حاتم، علل الحديث، ط1، ج3، ص9.

(1) ابن حجر، تقريب التهذيب، ط1، ص360، رقم2189.

(2) انظر ابن القيسراني، الأنساب المتفقة، د.ط، ج1، ص108.

(3) سبق التعريف به في الفصل الثاني، المبحث الثالث، الحديث الثاني.

(4) انظر ابن سعد، الطبقات الكبرى، ط1، ج4، ص142.

(5) انظر ابن حجر، الإصابة في تمييز الصحابة، ط1، ج13، ص284، رقم11180.

(6) ابن حزم، المحلى بالآثار، د.ط، ج4، ص288.

سننه، أبواب الصوم، باب صيام المتطوع بغير تبييت، بلفظه مختصراً: (ج2/ ص103/ ح734)، والنسائي في سننه، كتاب الصيام، النية في الصيام، بنحوه: (ج3/ ص166/ ح2643) وزاد فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم: "إنما مثل صوم التطوع مثل الرجل يخرج من ماله الصدقة، فإن شاء أمضاها، وإن شاء حبسها." وح2644 بنحوه مطولاً، وزاد فيه: "فقلت: يا رسول الله، دخلت علي وأنت صائم، ثم أكلت حيساً؟ قال: نعم يا عائشة، إنما منزلة من صام في غير رمضان، أو في غير قضاء رمضان، أو في التطوع، بمنزلة رجل أخرج صدقة ماله، فجاد منها بما شاء، فأمضاه، وبخل بما بقي، فأمسكه"، وابن ماجه في سننه، أبواب الصيام، باب ما جاء في فرض الصوم من الليل والخيار في الصوم، بنحوه: (ج2/ ص600/ ح1701).

المبحث الثاني: في درء التعارض الوارد بين الأحاديث:

اختلف العلماء⁽⁸⁾ في الجمع بين الحديثين من حيث حكم تبييت نية الصيام من الليل، فمنهم من سلك مسلك الجمع بين الحديثين، ومنهم من سلك

(5) الدارقطني، السنن، ط1، ج3، ص130، ح2216.

(6) البيهقي، السنن الكبرى، ط2، ج4، ص340، رقم7908.

(7) ابن الجوزي، التحقيق في مسائل الاختلاف، ط1، ج2، ص66.

(8) انظر ابن رشد، بداية المجتهد، د.ط، ج2، ص56.

داود⁽¹⁾، والنسائي⁽²⁾، والترمذي⁽³⁾، وابن عبد الهادي⁽⁴⁾، ورجح ابن حبان وابن خزيمة رفعه، كما ذكره ابن حجر في البلوغ بعد الحديث، وقد قال الدارقطني: "رفعه عبد الله بن أبي بكر، عن الزهري وهو من الثقات الرفعاء"⁽⁵⁾، وقال البيهقي: "اختلف في إسناده ورفعته، وعبد الله بن أبي بكر أقام إسناده ورفعته، وهو من الثقات الأثبات"⁽⁶⁾، وقال ابن الجوزي: "الحديث قد رواه جماعة موقوفاً وإنما رفعه عبد الله بن أبي بكر قلنا الراوي قد يسند الحديث وقد يفتي به وقد يرسله وعبد الله من الثقات والرفع زيادة فهي من الثقة مقبولة"⁽⁷⁾، وهذا هو الذي يترجح لأن زيادة الثقة مقبولة عند العلماء.

تخريج الحديث الثاني:

● أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الصيام، باب جواز صوم النافلة بنية من النهار قبل الزوال، بلفظه: (ج3/ ص159/ ح1145).

● وأخرجه أحمد في مسنده، مسنده عائشة، بنحوه: (ج11/ ص5854/ ح24857)، وأبو داود في سننه، كتاب الصوم، باب الرخصة فيه، بنحوه: (ج2/ ص305/ ح2455)، والترمذي في

(1) انظر ابن حجر، التلخيص الحبير، ط1، ج2، ص408.

(2) انظر النسائي، السنن، ط1، ج3، ص169، ح2652.

(3) انظر الترمذي، السنن، د.ط، ج2، ص100، ح730.

(4) انظر ابن عبد الهادي، تنقيح التحقيق، ط1، ج3، ص187.

الترجيح بين الحديثين على النحو التالي:

المسلك الأول: الجمع بين الحديثين:

من سلك مسلك الجمع بين الحديثين ذهبوا إلى قولين: فمنهم من فرق بين صيام النفل وبين صيام الفرض، فحمل حديث حفصة رضي الله عنها على وجوب تبييت نية الصيام من الليل في صيام الفرض، وحمل حديث عائشة رضي الله عنها على عدم وجوب تبييت نية الصيام من الليل في صيام النفل؛ بل تجوز النية من النهار كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم، وهذا هو قول المذهب الشافعي والحنبلي⁽¹⁾، كما حمل أبو جعفر الطحاوي في درء التعارض أن وجوب تبييت النية محمول على صوم الفرض كالكفارات، ورمضان، وقضاءه، وما أشبه ذلك⁽²⁾، وكذا قال الترمذي في سننه بعد حديث وجوب تبييت النية من الليل⁽³⁾.

ومنهم من حمل حديث حفصة رضي الله عنها على أنه حديث عام، وحمل حديث عائشة رضي الله عنه على أنه خاص بالنبي صلى الله عليه وسلم فقط، فقالوا: حديث عائشة قضية عين مختصة بالنبي صلى الله عليه وسلم⁽⁴⁾، وأما حديث حفصة فهو عام للمسلمين، وعلى هذا فيلزم تبييت نية الصيام من

الليل لكل صوم، وأصحاب هذا القول: المذهب المالكي⁽⁵⁾.

المسلك الثاني: الترجيح بين الحديثين:

رجح أصحاب هذا المسلك حديث عائشة رضي الله عنها على حديث حفصة رضي الله عنه، حيث رأوا أن النية للصيام تجوز في النهار قبل الزوال للفرض والنفل، وأن حديث حفصة مختلف فيه، وأصحاب هذا القول: المذهب الحنفي⁽⁶⁾.

وأما تفصيل أقوال المذاهب: فقد ذهب المذهب الحنفي⁽⁷⁾ إلى أنه يجوز أن ينوي الرجل الصيام من النهار للفرض وللنفل مطلقاً قبل منتصف النهار، إلا أنهم فرقوا بين صيام الفرض بعينه وبين قضاء الفرض، فقالوا: صيام الفرض بعينه لا يلزم تبييت نيته من الليل، أما قضاء الفرض فيلزم تبييت نيته من الليل، واستدلوا بحديث صيام يوم عاشوراء حيث بعث النبي صلى الله عليه وسلم إلى أهل العوالي فقال: (من أكل فليمسك، ومن لم يأكل فليتم بقية يومه)⁽⁸⁾ حيث كان صيام عاشوراء فرضاً قبل أن ينسخ حكمه رمضان، وقد صامه الناس بنية من النهار، وأجابوا عن حديث حفصة رضي الله عنها بأنه

(5) انظر الثعلبي، المعونة على مذهب عالم المدينة، د.ط، ص457.

(6) انظر الشرنبلالي، مراقي الفلاح، ط1، ص238.

(7) انظر الجصاص، شرح مختصر الطحاوي، ط1، ج2، ص404.

(8) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الصوم، باب صوم الصبيان، ط1، ج3، ص37، ح1960.

(1) انظر الماوردي، الحاوي الكبير، ط1، ج3، ص406، وابن قدامة، المغني، د.ط، ج3، ص114.

(2) الطحاوي، شرح مشكل الآثار، ط1، ج2، ص54، ح3173.

(3) الترمذي، السنن، د.ط، ج2، ص100، ح730.

(4) انظر القرافي، الذخيرة، ط1، ج2، ص528.

الحنبلي⁽¹⁰⁾ إلا أنهم قالوا: تجوز نية الصيام في التطوع حتى ولو بعد الزوال بشرط ألا يكون قد طعم.

والخلاصة في هذا الموضوع: إن الراجح هو الجمع بين الحديثين وحمل كل واحد منهما على معنى يخصه، فإن حديث حفصة رضي الله عنها يحمل على وجوب تبييت النية في صيام الفرض، وحديث عائشة رضي الله عنها يحمل على عدم وجوب تبييت النية في صيام النفل، لظاهر الحديثين ولأن الجمع أولى من غيره وهو ممكن هنا، وبهذا يكون الجمع بينهما، والله أعلم.

الخاتمة:

في خاتمة هذا البحث نذكر أبرز النتائج التي توصل إليها هذا البحث وهي التالي:

- 1- بعد استقراء كتاب بلوغ المرام للحافظ ابن حجر العسقلاني ظهر لدينا حديثان في موضوع وجوب تبييت نية الصيام من الليل في ظاهرها التعارض، وبعد دراسة الأحاديث وجمع أقوال العلماء ترجح أن مسلك الجمع بين الأحاديث هو الراجح، لأن الجمع ممكن وهو أولى من تعطيل أحد الحديثين.
- 2- يُحمل حديث وجوب تبييت النية من الليل على الصيام الواجب والفرائض، مثل صيام رمضان

مختلف في وقفه ورفع⁽¹⁾، ومنهم من قال بأن النفي في حديث حفصة نفي كمال فتصح النية ولو نهاراً⁽²⁾.

وأما المذهب المالكي⁽³⁾ فقد اختار أن النية لا تجزئ بعد الفجر مطلقاً سواء في الفرض أو النفل، واستدلوا بحديث حفصة رضي الله عنها: (لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل)⁽⁴⁾، وبحديث: (إنما الأعمال بالنيات)⁽⁵⁾ ولأنها عبادة لا بد لها من نية، وأجابوا عن حديث عائشة رضي الله عنها بأنها قضية عين مختصة⁽⁶⁾.

وأما الذين قالوا بالجمع بين الأدلة بحمل كل دليل على معنى فقد اختار المذهب الشافعي⁽⁷⁾ أنه لا يجوز صيام الفرض إلا بنية من الليل واستدلوا بحديث حفصة: (لا صيام لمن لم يبيت النية من الليل)⁽⁸⁾، وقالوا يجوز في صيام التطوع أن ينوي نية الصيام قبل الزوال بشرط ألا يكون قد أكل أو شرب شيئاً، واستدلوا بحديث أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يدخل على أهل بيته فيقول: هل من غداء؟ فإن قالوا: لا، قال: (إني صائم)⁽⁹⁾، ووجه الاستدلال قالوا: إن طلبه صلى الله عليه وسلم الغداء دليل على أنه لم يكن مبيتاً النية من الليل، وهذا اختيار المذهب

(1) انظر القدوري، التجريد، ط2، ج3، ص1443.

(2) انظر الشرنبلالي، مراقي الفلاح، ط1، ص238.

(3) انظر الثعلبي، المعونة على مذهب عالم المدينة، د.ط، ص457.

(4) سبق تخريجه.

(5) أخرجه البخاري في صحيحه، بدء الوحي، ط1، ج1، ص6، ح1.

(6) انظر القرافي، الذخيرة، ط1، ج2، ص528.

(7) انظر الماوردي، الحاوي الكبير، ط1، ج3، ص406.

(8) سبق تخريجه.

(9) سبق تخريجه.

(10) انظر ابن قدامة، المغني، د.ط، ج3، ص114.

الجوزي، الضعفاء والمتروكون، تحقيق/ عبد الله القاضي، ط1، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1406هـ).

• ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله المالكي، عارضة الأحوذى شرح صحيح الترمذي، تحقيق/ جمال مرعشلي، ط1، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1418هـ).

• ابن القطان، أبو الحسن علي بن محمد الفاسي، بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، تحقيق د/ الحسين آيت سعيد، ط1، (الرياض، دار طيبة، 1418هـ).

• ابن القيسراني، أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي، الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط، تحقيق/ دي يونج، د.ط، (ليدن، بريل 1282هـ).

• ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان البستي، الثقات، ط1، (حيدر آباد، دائرة المعارف العثمانية، 1393هـ).

• ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان البستي، مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، تحقيق/ مرزوق علي إبراهيم، ط1، (المنصورة، دار الوفاء 1411هـ).

• ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، تحقيق/ عادل أحمد، وعلي محمد، ط1، (بيروت، دار الكتب العلمية 1415هـ).

• ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث

وصيام القضاء لمن عليه باقي من رمضان، وصيام النذر وغيره.

3- يُحمل حديث جواز النية للصيام من النهار على صيام النوافل والسنن، كصيام الاثنين والخميس، وصيام عرفة وغيره.

التوصيات:

أوصي طلبة العلم بأن يكملوا ويوسعوا دراسات وجمع الأحاديث التي في ظاهرها التعارض ودرء ظاهر هذا التعارض ليتم الاستفادة من كل الأحاديث النبوية، ويغلقوا الطريق على كل من تسول له نفسه من أعداء الرسالة المحمدية بأن يظهر هذه الأحاديث ويلصق التهم بها من أنها متعارضة ومتناقضة.

قائمة المصادر والمراجع:

• ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد التميمي، الجرح والتعديل، ط1، (بيروت، دار إحياء التراث العربي، 1271هـ/1952م).

• ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد التميمي، علل الحديث، تحقيق/ د. سعد بن عبد الله الحميد، د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ط1، (الرياض، دار الحميضي، 1427هـ).

• ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد بن الأثير، اللباب في تهذيب الأنساب، د.ط (بيروت، دار صادر، د.ت).

• ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي، التحقيق في مسائل الاختلاف، تحقيق/ مسعد بن عبد الحميد السعدني، ط1، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1415هـ).

• ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي

وعلي محمد معوض، ط1، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1418هـ).

• ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي، المغني، د.ط، (القاهرة، مكتبة القاهرة 1388 هـ).

• ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، التكميل في الجرح والتعديل التكميل في الجرح والتعديل ومعرفة الثقات والضعفاء والمجاهيل، تحقيق د/ شادي بن محمد آل نعمان، ط1، (اليمن، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية وتحقيق التراث 1432 هـ).

• ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير، تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن حاجب، د.ط، (الرياض، دار ابن حزم، 1416هـ).

• ابن معين، يحيى بن معين البغدادي، تاريخ ابن معين برواية ابن محرز، تحقيق/ محمد كامل القصار، ط1، (دمشق، مجمع اللغة العربية 1405 هـ).

• أبو زرعة الدمشقي، عبد الرحمن بن عمرو النصري، تاريخ أبي زرعة الدمشقي، تحقيق/ شكر الله نعمة الله القوجاني، د.ط، (دمشق، مجمع اللغة العربية، د.ت).

• الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، ط1، (الرياض، مكتبة المعارف، 1415هـ).

• ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، العلل ومعرفة الرجال برواية ابنه عبد الله،

الرفاعي الكبير، ط1، (بيروت، دار الكتب العلمية 1419هـ).

• ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، بلوغ المرام من أدلة الأحكام، تحقيق د/ ماهر ياسين الفحل، ط1، (الرياض، دار القبس، 1435هـ).

• ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تقريب التهذيب، تحقيق/ محمد عوامة، ط1، (سوريا، دار الرشيد 1406 هـ).

• ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني، تهذيب التهذيب، ط1، (الهند، مطبعة دائرة المعارف النظامية 1326 هـ).

• ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد القرطبي، المحلى بالآثار، د.ط، (بيروت، دار الفكر، د.ت).

• ابن رشد القرطبي، أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد، بداية المجتهد ونهاية المقتصد، د.ط، (القاهرة، دار الحديث، 1425هـ).

• ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد الهاشمي، الطبقات الكبرى، تحقيق/ محمد عبد القادر، ط1، (بيروت، دار الكتب العلمية 1310 هـ).

• ابن عبد الهادي، ابن عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي، تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، تحقيق/ سامي بن محمد بن جاد الله، وعبد العزيز بن ناصر الخباني، ط1، (الرياض، أضواء السلف، 1428هـ).

• ابن عدي، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق/ عادل أحمد،

عنايت الله محمد، و أ. د. سائد بكداش، ود محمد عبيد الله خان، ود زينب محمد حسن فلاتة، ط1، (بيروت، دار البشائر الإسلامية، 1431هـ).

• الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر الدارقطني، سنن الدارقطني، تحقيق/ شعيب الأرناؤوط، وحسن عبد المنعم شبلي، وعبد اللطيف حرز الله، وأحمد برهوم، ط1، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1424 هـ).

• الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، تحقيق/ محمد بن عوامة الخطيب، ط1، (جدة، دار القبلة للثقافة الإسلامية 1413 هـ).

• الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، المغني في الضعفاء، تحقيق/ الدكتور نور الدين عتر، د.ط، (د.م، د.ن، د.ت).

• الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات الأعلام، تحقيق د/ بشار عواد معروف، ط1، (بيروت، دار الغرب الإسلامي، 2003 م).

• الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، تحقيق/ حماد بن محمد الأنصاري، ط2، (مكة المكرمة، دار النهضة الحديثة، 1387هـ).

• الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، سير أعلام النبلاء، تحقيق/ حسين الأسد، ط1، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1410 هـ).

• الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق/ علي محمد

تحقيق/ وصي الله بن محمد عباس، ط2، (الرياض، دار الخاني 1422هـ).

• البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، التاريخ الأوسط، تحقيق/ محمود إبراهيم زايد، ط1، (حلب، دار الوعي، 1397هـ).

• البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه، المشهور بصحيح البخاري، ط1، (الرياض، دار ابن حزم، 1430 هـ) وط1، (بيروت، دار طوق النجاة، 1422هـ).

• البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي، السنن الكبرى، تحقيق/ محمد عبد القادر عطا، ط2، (بيروت، دار الكتب العلمية 1424هـ).

• الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، الجامع الكبير المعروف بسنن الترمذي، تحقيق/ بشار عواد معروف، د.ط، (بيروت، دار الغرب الإسلامي 1998 م).

• الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، العلل الكبير، تحقيق/ صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري، ومحمود خليل الصعيدي، ط1، (بيروت، دار عالم الكتب، 1409هـ).

• الثعلبي، أبو محمد عبد الوهاب بن علي البغدادي، المعونة على مذهب عالم المدينة، تحقيق/ حميش عبد الحق، د.ط، (مكة المكرمة، المكتبة التجارية، د.ت).

• الجصاص، أبو بكر أحمد بن علي الرازي، شرح مختصر الطحاوي، تحقيق د/ عصمت الله

- البجاوي، ط1، (بيروت، دار المعرفة، 1382 هـ).
- السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد
 - السمعاني، الأنساب، تحقيق/ عبد الرحمن بن يحيى
 - المعلمي، ط1، (حيدر آباد، مجلس دائرة المعارف
 - العثمانية 1382 هـ).
 - الشرنبلالي، حسن بن عمار بن علي
 - المصري، مراقي الفلاح شرح متن نور الإيضاح،
 - ط1، (صيدا، المكتبة العصرية، 1425 هـ).
 - الشوكاني، محمد بن علي بن محمد اليميني،
 - السييل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، ط1،
 - (الرياض، دار ابن حزم، د.ت).
 - الطحاوي، أبو جعفر أحمد بن محمد بن
 - سلامة المصري، شرح مشكل الآثار، تحقيق/ شعيب
 - الأرنؤوط، ط1، (بيروت، مؤسسة الرسالة،
 - 1415 هـ).
 - العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله
 - العجلي، تاريخ الثقات، ط1، (الرياض، دار الباز
 - 1405 هـ).
 - العقيلي، أبو جعفر محمد عمرو العقيلي،
 - الضعفاء الكبير، تحقيق/ عبد المعطي أمين، ط1،
 - (بيروت، دار المكتبة العلمية 1404 هـ).
 - الفسوي، أبو يوسف يعقوب بن سفيان
 - الفسوي، المعرفة والتاريخ، تحقيق/ أكرم ضياء
 - العمرى، ط2، (بيروت، مؤسسة الرسالة 1401
 - هـ).
 - القدوري، أبو الحسين أحمد بن محمد بن
 - أحمد، التجريد، تحقيق د/ محمد أحمد سراج، ود علي
 - جمعة محمد، ط2، (القاهرة، دار السلام،
- 1427 هـ).
- القرافي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن
 - إدريس بن عبد الرحمن، الذخيرة، تحقيق/ محمد
 - حجي، وسعيد أعراب، ومحمد بو خبزة، ط1،
 - (بيروت، دار الغرب الإسلامية، 1994 م).
 - الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد
 - الماوردي، الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام
 - الشافعي، تحقيق/ علي معوض، وعادل أحمد عبد
 - الموجود، ط1، (بيروت، دار الكتب العلمية 1419
 - هـ).
 - المزي، أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن
 - المزي، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، تحقيق د/
 - عواد بشار معروف، ط1، (بيروت، مؤسسة الرسالة
 - 1400 هـ).
 - مغطاي، أبو عبد الله مغطاي بن قيح
 - البكجري، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال،
 - تحقيق/ عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، ط1،
 - (القاهرة، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر
 - 1422 هـ).
 - النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب
 - النسائي، السنن الكبرى، تحقيق/ حسن عبد المنعم
 - شلي، ط1، (بيروت، مؤسسة الرسالة، 1421 هـ).
 - النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب
 - النسائي، الضعفاء والمتروكون، تحقيق/ محمود بن
 - إبراهيم زايد، ط1، (حلب، دار الوعي 1396 هـ).
 - النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف النووي،
 - المجموع شرح المذهب، د.ط، (بيروت، دار الفكر،
 - د.ت).